

Distr.: General
13 February 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة السادسة والأربعون

٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

رصد البرامج السكانية مع التركيز على الاتجاهات الجديدة في الهجرة:

الجوانب الديمغرافية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير استجابة للمقرر ٢٠١١/١٠١ الذي اتخذته لجنة السكان والتنمية في دورتها الرابعة والأربعين الذي تقرر فيه أن يكون الموضوع الخاص للدورة السادسة والأربعين، التي ستُعقد في عام ٢٠١٣، هو "الاتجاهات الجديدة في الهجرة: الجوانب الديمغرافية".

ويبحث التقرير الاستجابة البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد العالمية والإقليمية والقطرية للاتجاهات الجديدة في الهجرة. ويركز التقرير على الهجرة الدولية، بما في ذلك عمل الصندوق في مجالات الدعوة على الصعيد العالمي، وتنمية القدرات، والحوار بشأن السياسات والبيانات والبحوث، وإذكاء الوعي.

* E/CN.9/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

120313 120313 13-23453 (A)



والهجرة الدولية هي قضية عالمية، وجزء أساسي من خطة التنمية العالمية. وهي تتيح الفرصة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتضع التحديات أمام بلوغها معا. فالنمو والتنوع في تدفقات الهجرة الحالية يظهران بوضوح أنه لم يعد من الممكن اعتبار الهجرة مسألة هامشية في السياسات السكانية والإنمائية العامة. ويوجد حالياً توافق ناشئ في الآراء على أن تحظى قضايا الهجرة بمكانة بارزة في الخطاب الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

فاليوم، تؤثر الهجرة في كل بلدان العالم تقريبا، إما بوصفها نقطة المنشأ أو العبور أو المقصد أو بوصفها ذلك كله في كثير من الأحيان. ومع انخفاض معدلات الخصوبة في أنحاء كثيرة من العالم، أخذت الهجرة تكتسب أهمية متزايدة، حيث أصبحت عنصرا هاما للنمو السكاني في العديد من البلدان. وصارت الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتوقعاتها في المستقبل لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ تشمل بصورة متزايدة الهجرة باعتبارها أداة لتحقيق التنمية وليست عقبة في هذا الصدد.

ويعتبر إجراء المزيد من البحث التفصيلي بشأن الصلات القائمة بين الهجرة والتنمية، وكذلك زيادة توافر بيانات الهجرة المصنفة حسب العمر والجنس أمرين ضروريين لإجراء حوار سياسي على أساس الأدلة، والتخطيط ووضع البرامج في مجال التنمية. كما أن إجراء بحوث في مجالات رئيسية من قبيل الأسباب الجذرية للهجرة، والأثر الإنمائي للهجرة، وأثر الهجرة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وهجرة اليد العاملة في الاقتصاد المعولم هو أمر ضروري أيضا لتعزيز فهم عملية الهجرة والمساهمة في تحسين إدارة الهجرة.

ويشكل حوار عام ٢٠١٣ الرفيع المستوى بالهجرة الدولية والتنمية فرصة مثالية لضمان أن تحتل مسألة الهجرة مركزا بارزا في جميع المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - الدعوة على الصعيد العالمي
٧	ثالثا - تنمية القدرات
١١	رابعا - الحوار بشأن السياسات
١٣	خامسا - جمع البيانات وإجراء البحوث
٢٠	سادسا - التوعية
٢١	سابعا - المبادرات الأخرى
٢٢	ثامنا - الخاتمة

أولا - مقدمة

- ١ - أعد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان استجابة للمقرر ٢٠١١/١٠١ الذي اتخذته لجنة السكان والتنمية في دورتها الرابعة والأربعين التي تقرر فيها أن يكون الموضوع الخاص للدورة السادسة والأربعين للجنة، التي ستُعقد في عام ٢٠١٣، "الاتجاهات الجديدة في الهجرة: الجوانب الديمغرافية".
- ٢ - ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة البرنامجية ذات الصلة بالهجرة التي اضطلع بها الصندوق في الآونة الأخيرة على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية استجابة للطلبات المتزايدة التي تطرحها الاتجاهات الجديدة في الهجرة. ويركز التقرير على الهجرة الدولية، بما في ذلك أنشطة الصندوق في مجالات الدعوة على الصعيد العالمي، وتنمية القدرات، والحوار بشأن السياسات، والبيانات والبحوث، والتوعية. ويضطلع الصندوق حالياً بتحديد أنشطة الهجرة على الصعيد القطري من أجل توجيه السياسات المؤسسية بصورة أفضل وإتاحة المجال لتبادل الممارسات الجيدة.
- ٣ - والهجرة الدولية هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية العالمية. ويقوم المهاجرون بدور هام في تعزيز التنمية والحد من الفقر في بلدان المنشأ، والإسهام في ازدهار بلدان المقصد. ومع انخفاض معدلات الخصوبة في أنحاء كثيرة من العالم، اكتسبت الهجرة أهمية متزايدة، حيث أصبحت عنصراً هاماً لنمو السكان في العديد من البلدان.
- ٤ - وللهجرة الدولية آثار هامة على الديناميات السكانية، وشؤون الجنسين والشباب، وبالتالي فهي جزء من الولاية الأساسية للصندوق. ولزيادة التركيز على الصلات بين الهجرة والحد من الفقر والتنمية آثار كبيرة على أعمال الصندوق في عدد من المجالات الرئيسية.
- ٥ - ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للصندوق: التحديات التي تمثلها هجرة الإناث، بما في ذلك الاتجار والتهرب؛ وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية، في المناطق المهاجر إليها؛ وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين؛ والهجرة وانتشار أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والهجرة وتغير المناخ؛ والهجرة والشباب وإحصاءات الهجرة.
- ٦ - وتشمل استراتيجيات الصندوق في هذه المجالات تنمية القدرات على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج الهجرة، وبناء قاعدة للمعارف وتحسين بيانات الهجرة، وتيسير الحوار بشأن السياسات، وتعزيز الشراكات من أجل تحسين فهم الطابع المعقد لتدفقات الهجرة الدولية وصلاتها بالتنمية.

٧ - والهجرة هي مكون هام في المشاورات التي يقودها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الديناميات السكانية في الاستعراض الذي يضطلع به المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وفي عمليات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على حد سواء. وتتناول الدراسة الاستقصائية العالمية للمؤتمر الدولي لما بعد عام ٢٠١٤ التي يضطلع بها الصندوق الهجرة الداخلية والهجرة الدولية على حد سواء، وتطلب معلومات عن السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية، وعن الكيانات المؤسسية التي تعالج القضايا المتعلقة بالهجرة، والأولويات الوطنية، ومجالات التقدم، وشركاء المجتمع المدني، والتعاون الدولي. وتوفر الدراسة للحكومات الفرصة لدراسة التقدم المحرز في هذا المجال وتحديد المسائل التي ينبغي أن تشكل محور التركيز خلال الفترة القادمة التي تتراوح بين خمس وعشر سنوات. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد تقرير عن الدراسة الاستقصائية في منتصف ٢٠١٣.

٨ - وتبرز مسألة الهجرة أيضا بشكل واضح في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أصبحت الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية تشمل بصورة متزايدة، الهجرة كجزء من الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة. ويتعاون الصندوق مع شركائه لكفالة أن تكون الهجرة جزءا لا يتجزأ من التنمية.

ثانيا - الدعوة على الصعيد العالمي

٩ - يعمل الصندوق مع شركائه على كفالة أن تمنح قضايا الهجرة الاعتبار التام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سواء كهدف محتمل أو كأهداف إرشادية، أو مؤشرات لقياس إنجاز الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، أو بوصفها عوامل تمكينية. ويسعى الصندوق إلى زيادة الوعي بالصلة الهامة بين الهجرة والتنمية، وزيادة فهم الطريقة التي يمكن من خلالها أن تسهم الهجرة في بلوغ الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الحد من الفقر، وصحة الأم والطفل، والتعليم الابتدائي، وتمكين المرأة. ويشجع الصندوق البلدان على تعميم مراعاة الهجرة أثناء وضع السياسات والتخطيط الإنمائي.

١٠ - ويتعاون الصندوق مع شركائه في التحضير لحوار عام ٢٠١٣ الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية والمقرر عقده خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وبناء على توصية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج وعلى طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)، أعد كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، مجموعة من مشاريع الوثائق الختامية والتوصيات بشأن الهجرة في إطار التحضير للحوار الرفيع المستوى. ووجهت الدعوة إلى الوكالات الأعضاء في اللجنة الرفيعة المستوى والمجموعة

العالمية المعنية بالهجرة، فضلا عن اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية، والمقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالهجرة لتقديم المدخلات التي ركزت على رصد التجارب منذ الحوار الأول الرفيع المستوى الذي عقد في عام ٢٠٠٦ في مجال تعزيز الجوانب الإنمائية للهجرة الدولية، وتوفير استجابة متسقة بين الوكالات للفرص والتحديات القائمة في مجال الهجرة الدولية، وتعزيز تطبيق المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة بالهجرة الدولية والمهاجرين الدوليين. وأبرزت المدخلات الممارسات الجيدة، والتحديات القائمة، والثغرات الموجودة والتوصيات بشأن كيفية التغلب على تلك الثغرات، واقترحت نتائج للحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣.

١١ - ويتعاون الصندوق أيضا مع المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الدعوة إلى عقد اجتماعات إعلامية للعمل على توجيه المناقشات والدفع قدما بالمناقشات المتعلقة بالهجرة على الصعيد العالمي. وتعتبر سلسلة اجتماعات المائدة المستديرة المعقودة في إطار الحوار الرفيع المستوى، التي تقودها المنظمة الدولية للهجرة، بمثابة منتدى للبعثات الدائمة للدول الأعضاء في نيويورك للنظر في المواضيع التي ستناقش في الحوار الرفيع المستوى، وهي: (أ) تقييم آثار الهجرة الدولية على التنمية المستدامة، وتحديد الأولويات ذات الصلة في إطار إعداد الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛ (ب) وضع تدابير تكفل احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتهم، مع الإشارة إلى المرأة والطفل على وجه الخصوص، وتمنع تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وتكافحه، وتكفل الهجرة المنظمة القانونية الآمنة؛ (ج) وتدعيم الشراكات والتعاون بشأن الهجرة الدولية، والآليات الكفيلة بإدماج الهجرة في صلب السياسات الإنمائية بصورة فعالة، وتعزيز الاتساق على المستويات كافة؛ و (د) تنقل اليد العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي وتأثيره على التنمية. وتهدف سلسلة اجتماعات المائدة المستديرة، التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. بمناقشة الجدل الدائر حول الهجرة العالمية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ وحتى الوقت الراهن، إلى إعداد الدول الأعضاء للحوار الرفيع المستوى من خلال إتاحة الفرص للمناقشة وتبادل الخبرات، والتواصل مع الخبراء من الحكومات والأمم المتحدة والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية. كما تدعم تلك الاجتماعات الوفود أثناء نظرها في قضايا الهجرة في المناقشات الأخرى ذات الصلة، بما فيها الدراسة الاستقصائية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وعمليات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثاً - تنمية القدرات

١٢ - تعزيز قدرة البلدان على التصدي لتحديات الهجرة هو إحدى الأولويات الرئيسية لعمل الصندوق في هذا المجال. وتشجع مذكرة الصندوق المتعلقة بالتوجيهات السياسية بشأن الهجرة الدولية مكاتبه القطرية على دعم تعزيز القدرة الوطنية على إدماج قضايا الهجرة في السياسات والبرامج والاستراتيجيات وخطط العمل الإنمائية الوطنية والقطاعية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

١٣ - وعلى الصعيد العالمي، يساعد الصندوق على زيادة فهم قضايا الهجرة داخل مجتمع الأمم المتحدة من خلال التعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) والمنظمة الدولية للهجرة، ومؤسسة ماك آرثر في عقد حلقات دراسية بشأن مواضيع الهجرة والتنمية الرئيسية لمندوبي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وممثلي كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتهدف الحلقات الدراسية إلى تزويد المسؤولين الحكوميين والمجتمع الدولي بفهم أفضل للعلاقة بين الهجرة والتنمية، وإتاحة منتدى لمناقشة المسائل التي تم البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. وقد شملت المواضيع على مر السنين: هجرة العمالة، وهجرة الإناث، والهجرة والإيدز والهجرة والشيخوخة ومساهمات المغتربين والهجرة الناجمة عن البيئة وتغير المناخ والهجرة وحقوق الإنسان والهجرة غير القانونية، والهجرة والأهداف الإنمائية للألفية والتحديات الصحية التي تواجه الشباب المهاجر، ومكافحة الاتجار بالبشر والعمليات التشارورية الإقليمية، والهجرة والأزمة الاقتصادية، وبيانات الهجرة وتقاريرها، وإدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي. وعقدت الحلقة الدراسية بشأن تقارير سمات الهجرة كجزء من الاجتماعات المواضيعية التي عقدت في إطار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١١ برئاسة مشتركة بين حكومتي غانا وجمهورية مولدوفا.

١٤ - وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو عضو نشط في مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين وحدة إدارة البرامج بالمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة ويواصل بالشراكة مع أعضاء المبادرة الآخرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنشاء وتعزيز شبكات الهجرة والتنمية، وتحديد الممارسات الجيدة، وتوجيه عملية صنع السياسات بشأن الهجرة والتنمية.

١٥ - وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الشركاء، يدعم الصندوق جهود مرصد الهجرة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المبذولة من أجل تعزيز قاعدة الأدلة لتعميم مراعاة مسألة الهجرة في التنمية وتعزيز فهم أثر الهجرة بين بلدان الجنوب على

التنمية من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة، وإدماج موضوع التنقل البشري في التخطيط الإنمائي.

١٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع صندوق السكان واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بتنظيم حلقات عمل بشأن إحصاءات الهجرة تستهدف بلدانا في آسيا الوسطى ورابطة الدول المستقلة، من أجل تحديد الثغرات في توافر البيانات المتعلقة بأعداد المهاجرين الدوليين وتدققهم وخصائصهم في المنطقة، وزيادة الوعي بإطار السياسات العامة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتوفير التدريب فيما يتعلق بمعايير البيانات العالمية والإقليمية.

١٧ - ولبناء قدرة المؤسسات الوطنية على جمع بيانات الهجرة وتحليلها وعلى صياغة السياسات، تعاون صندوق السكان مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار مشروعها الرامي إلى تعزيز القدرات الوطنية على التعامل مع الهجرة الدولية، ولا سيما الاستفادة إلى الحد الأقصى من مزايا التنمية وتقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن في عدد من بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

١٨ - ولمواصلة تعزيز قدرة البلدان على معالجة قضايا الهجرة، قامت المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لصندوق السكان بتوزيع المنشور المعنون "أهمية المهاجرين: خمس خطوات لتحسين بيانات الهجرة" الصادر عن مركز التنمية العالمية على المكاتب الإحصائية الوطنية ومعاهد البحوث، مما يسر جمع بيانات محسنة عن الهجرة لوضع السياسات على أساس الأدلة.

١٩ - وعلى الصعيد الوطني، يقدم العديد من المكاتب القطرية لصندوق السكان الدعم لأنشطة التدريب وتنمية القدرات بما يكفل إعداد البلدان إعدادا ملائما لمعالجة قضايا الهجرة والحصول على المعارف والبيانات التي تحتاجها لوضع سياسات مناسبة للهجرة.

٢٠ - وفي كينيا، عقد صندوق السكان حلقة عمل تدريبية بشأن التحليلات الديمغرافية والإحصائية وتقنيات كتابة الموجزات السياساتية لواجبي دراسات البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٩. وبعد هذا التدريب، أنجزت ١٣ دراسة، من بينها دراسات عن الهجرة والتوسع الحضري، يستفيد منها واضعو السياسات في برمجة وضع خطط إنمائية جديدة. وفي سان تومي وبرينسيبي، تم تدريب موظفي إدارات الهجرة والحدود على جمع بيانات الهجرة الدولية.

٢١ - وتعاون المكتب القطري لصندوق السكان في بوتان مع المكتب الوطني للإحصاءات ولجنة تحقيق السعادة الوطنية الشاملة لعرض موجز خطة المنظور السكاني على رئيس الوزراء وزيادة الوعي بضرورة التصدي لديناميات السكان، بما فيها الهجرة. ومن خلال العملية

الاستشارية، أدرك راسمو السياسات أهمية معالجة قضايا الهجرة ومؤشراتها للتخطيط على أساس الأدلة. ونتيجة لذلك، ازداد واضعو السياسات والمخططون من مختلف الوزارات وعيا بالقضايا ذات الصلة بالهجرة الدولية وأوصوا بمراعاة هذه القضايا أثناء وضع السياسة السكانية الوطنية. وقدم صندوق السكان الدعم لتوفير التدريب لموظفي التخطيط والإحصاء بشأن أهمية المؤشرات الديمغرافية واستخدام الإحصاءات.

٢٢ - وفي كمبوديا، لا يزال المكتب القطري لصندوق السكان يضطلع بدور محوري في تعزيز تنمية قدرات نظرائه الوطنيين بسبل منها تقديم المساعدة التقنية وتوفير التدريب وتبادل الخبرات والدورس المستفادة على الصعيدين الوطني والدولي، الأمر الذي يسهم في مواصلة تعزيز عمليات جمع البيانات وتحليلها والاستفادة منها في دعم عملية وضع السياسات والاستراتيجيات وإدماج قضايا السكان ذات الأولوية في السياسات والاستراتيجيات القائمة والرامية إلى القضاء على الفقر. وقد استهدفت الأنشطة الرئيسية لتنمية القدرات راسمي السياسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. فعلى الصعيد الوطني، عمل المكتب مع كل من المعهد الوطني للإحصاءات والمديرية العامة للتخطيط في وزارة التخطيط وساهم في مواصلة تعزيز عملية جمع البيانات وتحليلها واستعمالها في دعم وضع السياسات والاستراتيجيات وإدماج القضايا السكانية ذات الأولوية في السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر. أما فيما يتعلق بالتخطيط على الصعيد دون الوطني، فقد تعاون المكتب مع مجالس الولايات والمناطق والمجالس المحلية واللجان الاستشارية للنساء والأطفال على تعزيز قدرتها على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية في مجالات الصحة الإنجابية والشباب والعنف الجنساني والهجرة.

٢٣ - وقدم المكتب القطري لصندوق السكان في جمهورية إيران الإسلامية الدعم لرابطة السكان الوطنية ولمركز الإحصاءات الوطنية في عقد حلقات دراسية بشأن الهجرة. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، واصل المكتب القطري لصندوق السكان تقديم الدعم إلى وزارة التخطيط والاستثمار في بناء قدرتها على إعداد تحليلات بشأن السكان.

٢٤ - ويقدم المكتب دون الإقليمي لصندوق السكان في منطقة المحيط الهادئ الدعم في إعداد تحليلات بشأن الهجرة تعتمد على بيانات التعداد وتساعد في تعزيز القدرات في هذا الميدان، بإشراك الموظفين الوطنيين في عمله التحليلي. ومن المقرر حاليا أن يجري هذا العمل في جزر سليمان وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ومن المزمع أن يوسع في نهاية المطاف ليشمل أيضا سائر البلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

٢٥ - وتحتل قضية الهجرة الدولية مكان الصدارة في جدول أعمال حكومة كيريباس، وأتيح المجال إلى حد كبير لتنمية القدرات الوطنية عن طريق الحوار المتعلق بالسياسات وزيادة الوعي والدعوة. ولا تزال سياسات صندوق السكان واستراتيجياته في كيريباس تعالج ارتفاع معدل نمو السكان وعكس مسار ارتفاع معدل الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والهجرة من الجزر الخارجية إلى المراكز الحضرية، بإتاحة مزيد من الفرص في الجزر الخارجية، وذلك على الأخص من خلال تعزيز الخدمات الحكومية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز سبل كسب الرزق المستدامة. وأعطيت الأولوية لاستعراض الخطة الحالية لتنمية كيريباس للفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ ولوضع الخطة الجديدة لتروح السكان والهجرة وتنظيم الأسرة للفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

٢٦ - وفي أذربيجان، تولى صندوق السكان تدريب المسؤولين الحكوميين الرئيسيين على طرائق مواجهة التحديات الناشئة عن عدم وجود نظام فعال لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة. وقد تحسن التعاون والتنسيق فيما بين الكيانات الحكومية المعنية بمعالجة بيانات الهجرة. وإضافة إلى ذلك، شارك مسؤولون حكوميون من المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن بيانات الهجرة في تدريب جرى في بولندا على طريقة عمل النظام الأوروبي لإدارة البيانات واتباع أفضل الممارسات في جمع بيانات الهجرة وتحليلها وتبادلها. وفي دراسة استقصائية عن أنماط الهجرة، تم اختيار واختبار أدوات ومؤشرات جديدة، وتم تعريف ١٥ ٠٠٠ فرد على نظام إدارة البيانات التابع للجنة الإحصائية الحكومية. واعتماد أدوات ومؤشرات جديدة قد مكن اللجنة وسائر الهيئات الوطنية الرئيسية من تقييم ديناميات الهجرة في أذربيجان على نحو أفضل استناداً إلى بيانات أدق وأحدث. وقد تحسن مستوى التنسيق والتعاون فيما بين الأجهزة الحكومية الرئيسية عن طريق تشجيع الحوار ودراسة أفضل الممارسات الدولية وإصدار منشورات ذات صلة بالموضوع وتوفير دورات تدريبية. ومكن تقييم الإطار القانوني الوطني بشأن البيانات المتعلقة بالهجرة السلطات الوطنية من استعراض المجالات التي تتطلب مزيداً من التحسين.

٢٧ - وفي قيرغيزستان، شارك موظفو إدارة الإحصاءات الديمغرافية التابعة للجنة الإحصائية الوطنية في دورة تدريبية بشأن السكان والتنمية تركز على تحسين المهارات في عدد من المجالات، منها مؤشرات الهجرة. وقام كل من المكتب الإقليمي لصندوق السكان والمعهد العالي للاقتصاد في موسكو بتنظيم هذه الدورة. وفي أوزبكستان، نظمت عدة دورات تدريبية لتنمية قدرات الشركاء الوطنيين، بما فيها تدريب الموظفين الباحثين في معهد البحوث الاجتماعية على المنهجيات والتحليل في مجال الهجرة.

٢٨ - وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، قدم المكتب القطري لصندوق السكان الدعم لأنشطة مختلفة هدفها نشر المعلومات وتوفير التدريب والدعوة من أجل تعزيز المنظمات وإقامة شبكات لتنفيذ قانون الهجرة وتعزيزها، وهي شبكات تركز بصفة خاصة على تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة العنف الجنساني ضد المرأة والشباب المهاجرين. ونتيجة للدعم المقدم من صندوق السكان، بدأ البرنامج الشامل للصحة الجنسية التابع لوزارة الصحة تطبيق نظام للتسجيل يتضمن بيانات خاصة بالسكان المهاجرين. وإضافة إلى ذلك، قدم صندوق السكان الدعم لعمل منظمات المجتمع المدني في مجال التوعية، مساهما بذلك في تعزيز حقوق المهاجرين. وقدم المكتب القطري لصندوق السكان في نيكاراغوا الدعم لتدريب المسؤولين على إدارة الهجرة وإدارة تدفقات بيانات الهجرة وأطلقت حملة بشأن موضوع الهجرة الدولية.

رابعا - الحوار بشأن السياسات

٢٩ - شاركت الهيئات الوطنية في عدد من البلدان في عقد حوار بشأن السياسات وتعاونت في وضع سياسات سكانية وطنية واستعراضها، بما فيها السياسات المتعلقة بالهجرة الدولية. ففي الكاميرون، مثلا، قدم صندوق السكان الدعم لفرقة عمل وطنية مشتركة بين الوزارات ومعنية بالهجرة الدولية نظرت في العائدات الواردة من أبناء الكاميرون في المهجر. وفي كوت ديفوار، أدى صندوق السكان دورا فعالا في إدماج قسم متعلق بالسكان والتنمية في الورقة الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر، بما في ذلك مناقشة تنفيذ سياسة لإدارة الهجرة.

٣٠ - وتعاون المكتب القطري لصندوق السكان في موزامبيق على إعداد الصيغة النهائية لتقرير السياسة السكانية الوطنية وبدأ تنقيح السياسة السكانية من أجل إدماج القضايا المواضيعية الناشئة مثل تغير المناخ والهجرة والتوسع الحضري.

٣١ - وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، عمل المكتب القطري لصندوق السكان على تدعيم الحوار بشأن السياسات القائم بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية، مع التركيز على الأولويات الوطنية في مجال السكان. وإضافة إلى ذلك، أجرى حوار بشأن السياسات مع الخبراء بهدف مناقشة الاحتياجات الوطنية ذات الأولوية في مجال الهجرة وتمت صياغة موجز للسياسات بشأن الهجرة الخارجية مع الاستفادة من بيانات من الدراسة الاستقصائية عن الهجرة التي أعدت عام ٢٠١٠. وحسنت الشراكات المعززة والحوار السياسي بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية بين نتائج البحوث والأدوات القائمة على الأدلة المتعلقة بالقضايا السكانية ذات الصلة بالشباب والقضايا الجنسانية والهجرة والمسنين، التي سيُسترد بها في السياسات والبرامج الوطنية.

٣٢ - وفي السودان، قدم المكتب القطري لصندوق السكان الدعم لاستعراض السياسة السكانية الوطنية، التي تتناول جملة قضايا منها ديناميات السكان، بما فيها الهجرة الدولية والتوسع الحضري والتزوح. وقدم صندوق السكان الدعم للأفرقة المواضيعية التقنية والاستعانة بخبراء وطنيين وتنظيم اجتماعات استشارية وإصدار أوراق معلومات مواضيعية. كما قدم الدعم لمشاركة موظفي المجلس الوطني للسكان في اجتماعات فريق الخبراء مع الاجتماع الإقليمي لمديري مجالس سكان الوطنية.

٣٣ - ويشارك المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ حالياً في رئاسة المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة، والفريق العامل المعني بتنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣. وفي المكتب دون الإقليمي لصندوق السكان في فيجي، تشكل الهجرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المتعلق بالسياسات السكانية. وقد ساهم الصندوق في وضع وإقرار السياسات السكانية لكل من فانواتو وتوفالو، ويتواصل العمل بشأن السياسة السكانية لجزر سليمان. ومن المتوقع أن يوسع الصندوق هذا العمل ليشمل فيجي.

٣٤ - وفي نيبال، بعد نشر خطة المنظور السكاني للفترة ٢٠١٠-٢٠٣١، يتزايد إدراك الجهات الوطنية المعنية بضرورة وضع سياسة سكانية وطنية على أساس الخطة الجديدة. وإرشاد السياسة العامة والمساهمة في المناقشة الجارية بشأن أهمية القضايا المطروحة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الخاص بالبلد، قام الصندوق، بالتعاون مع شعبة السكان في وزارة الصحة والسكان ورابطة منظمات الشباب في نيبال (شريكة تنفيذ برنامج الشباب التابع للصندوق) بتنظيم خمس جلسات نقاش سكانية وطنية تناولت القضايا السكانية الناشئة، بما فيها الهجرة الدولية والاقتصاد، والصحة الجنسية والإنجابية للشباب والمراهقين، والتوسع الحضري والبيئة والبيانات/الإحصاءات المتعلقة بسياسة التنمية والسكان.

٣٥ - وقدم المكتب القطري للصندوق في أذربيجان دعماً إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان، وهي الهيئة الحكومية المعنية بشكل مباشر بالتخطيط للبرامج والسياسات المتعلقة بالسكان ووضعها ورصدها في البلد، في عملية تقييم البرنامج الحكومي للتنمية السكانية والديموغرافيا، بما في ذلك من خلال تحديد السبل الكفيلة بتنظيم الهجرة. وبهذه الطريقة، دعم الصندوق الجهود التي تبذلها الحكومة والتزامها لتعزيز جدول الأعمال الوارد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البلد عن طريق ربط مبادئه بالسياسات والبرامج الوطنية في مجال السكان والتنمية.

٣٦ - ويقدم الصندوق أيضا مساعدة تقنية إلى حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في استعراض وتنقيح استراتيجية البلد للتنمية الديموغرافية، التي تشمل أهدافا وتدابير محددة فيما يتعلق بالهجرة.

٣٧ - وقدم المكتب القطري للصندوق في غواتيمالا مساعدة تقنية ومالية للمجلس الوطني لرعاية المهاجرين في وضع إطار عام للعمل الحكومي فيما يتعلق بمسائل الهجرة. وسيستخدم الإطار في صياغة سياسة لرعاية المهاجرين.

٣٨ - وشرعت حكومة جامايكا في وضع سياسة للهجرة من أجل تحديد الثغرات في قدرة البلد على الاستجابة للهجرة، وكذلك من أجل تحديد المزايا التي يزمع الحصول عليها من خلال تعزيز التواصل مع الشتات. وتتسم هذه السياسة بالأهمية لأن التقديرات تشير إلى أن ما يقارب ٢,٦ مليون من مواطني جامايكا يعيش خارج البلد بالرغم من أن عدد سكانها يقارب ٢,٧ مليون نسمة. وستوفر هذه السياسة التوجيه فيما يتعلق بكيفية التواصل على النحو الأمثل مع هذا العدد الكبير من السكان. وأنشئ فريق عامل تقني معني بالهجرة لتحديد المسائل الرئيسية التي ينبغي دراستها في عملية وضع السياسة الوطنية للهجرة، ويشترك الصندوق مشاركة فعالة في عمله. وقد أثار الصندوق موضوع توفير الخدمات الصحية للنساء والفتيات المهاجرات على وجه الخصوص، وكذلك شواغل تتعلق بالمسنين الذين يغادرون البلد خلال فترة شباهم، ولكنهم يعودون بعد التقاعد. ويجري أيضا التعبير عن هذا المنظور داخل الفريق العامل التقني المعني بالهجرة، وسيجري إيراده في السياسة النهائية.

٣٩ - وفي المكسيك، تتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي تحققت بشأن الدعوة المتعلقة بمسائل السكان والتنمية في إقامة وتعزيز الحوار المتعلق بالسياسات مع المؤسسات الاتحادية والحكومات المحلية، ولا سيما مع ولايات تشياباس، وسان لويس بوتوسي، وأوخاكا، وبويبلا. ومن بين المسائل المثارة مع السلطات الحكومية الهجرة الداخلية والدولية، وشيخوخة السكان، والمراهقة والشباب، والاتجار بالبشر، والتنمية المحلية.

خامسا - جمع البيانات وإجراء البحوث

٤٠ - تعد بيانات الهجرة الموفرة في الوقت المناسب ضرورية لصياغة السياسات وتخطيط البرامج. ويشجع الصندوق مكاتبه القطرية على دعم الأنشطة التي تعزز إنشاء وصيانة قواعد بيانات موثوق بها عن الهجرة والتنمية وعن التحركات عبر الحدود بين البلدان والمناطق الجغرافية. ويشجع الصندوق على تقديم الدعم للبحوث التنفيذية التي تعزز الفهم المتزايد لعمليات الهجرة، بما في ذلك هجرة الإناث، وتلبي احتياجات المهاجرين، ولا سيما

فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، ويجري دراسات تركز على ما يلي:

(أ) العلاقة بين الهجرة والتنمية؛ (ب) والأسباب الجذرية للهجرة؛ (ج) والشباب والبعده الجنساني للهجرة في نهج دورة الحياة، بما في ذلك تأثير الهجرة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (د) وهجرة اليد العاملة في اقتصاد معولم؛ (هـ) وتأثير التحويلات المالية؛ (و) ودور الشتات؛ (ز) والتدابير الرامية إلى منع الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والفتيات؛ (ح) وضمان حقوق الإنسان للمهاجرين؛ (ط) والتصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة غير النظامية؛ (ي) وتأثير الهجرة في البيئة.

٤١ - ويقدم العديد من المكاتب القطرية للصندوق الدعم لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة والأنشطة البحثية ذات الصلة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، قدم المكتب القطري للصندوق في الكاميرون عددا من ورقات المناقشة بشأن التحديات المتعلقة بتوافر البيانات في مجال تحليل الهجرة. وفي ناميبيا، أصدر الصندوق تكليفا بإجراء دراسة مرجعية عن هجرة الشباب، وفي نيجيريا، عمل الصندوق مع شركائه لدعم القدرات على الصعيد القطري فيما يتعلق بتحسين البيانات ذات الصلة بالهجرة، بهدف تعزيز رسم السياسات التي تستند إلى الأدلة.

٤٢ - وتتعاون المكاتب القطرية للصندوق في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر ونيجيريا وتشاد لمعالجة القوى التي تدفع السكان إلى الحركة بين البلدان في منطقة حوض بحيرة تشاد. وقد أجريت دراسة عن الجوانب الديموغرافية للانتشار المصلي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حوض بحيرة تشاد لتكون بمثابة خط أساس يشكل جانبا من عملية وضع برنامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. ونظرا للهجرة السكان بين البلدان، لن يكون ثمة معنى لإجراء الدراسة في فرادى البلدان. ولمعالجة هذه المسألة، قامت المكاتب القطرية بدور الميسر لتنسيق الدراسات التي تجريها الجهات الوطنية النظرية في بلدان كل منها. وأسفر هذا التعاون عن دراسة تضمنت القوة المحركة للهجرة في المنطقة وكذلك البيانات المتعلقة بجميع البلدان المعنية. وتحلل الدراسة الصلة بين القوة المحركة للهجرة والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة. ومن المتوقع أن يطبق البرنامج الذي وضع على أساس الدراسة في إطار الجهود الرامية إلى معالجة هذه المسألة في المنطقة.

٤٣ - ويتعاون المكتب الإقليمي للصندوق في الدول العربية مع برنامج التعاون الإحصائي الأوروبي - المتوسطي التابع للاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشركاء آخرين في الدراسة الاستقصائية للهجرة الدولية للأسر المعيشية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، التي تغطي ثمانية دول هي: الأردن وتونس والجزائر

والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب والأرض الفلسطينية المحتلة. وتتناول الدراسة الاستقصائية مختلف أشكال الهجرة الدولية، بما في ذلك الهجرة الطوعية والقسرية، وما يترتب عليها من آثار في المهاجرين وأسرهم المعيشية والبلدان المرسله والمستقبلة. ويقدم المكتب الإقليمي والمكاتب القطرية للصندوق الدعم التقني والمالي للدراسة الاستقصائية.

٤٤ - وفي الأردن، يواصل الصندوق مناقشاته مع الشركاء الوطنيين بشأن تحسين توافر البيانات المتعلقة بالهجرة. ويسعى المكتب القطري إلى تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في هذا المجال، ومع المنظمة الدولية للهجرة وكفالة الحصول على الخبرة المتخصصة في مجال الهجرة، التي تراعي الاحتياجات الوطنية وتعي الحساسيات في المنطقة. ويدعو الصندوق والمجلس الأعلى للسكان إلى إنشاء لجنتين من أجل تحسين نوعية البيانات المتعلقة بالهجرة والتوقعات السكانية. وتستعرض اللجنتان، اللتان تضطلعان الآن بنشاط كبير، جميع المسائل المتعلقة بالهجرة في الأردن، وقدمتا تقريراً سينشر قريباً.

٤٥ - وفي المغرب، حللت نتائج دراسة عن الهجرة الدولية والتنمية المسائل التالية: الهجرة غير القانونية، والهجرة العائدة، وهجرة الأدمغة، والهجرة الدولية والتنمية. ويوفر الصندوق القيادة للفريق المواضيعي الوطني المعني بالهجرة في دراسته للهجرة الداخلية والدولية على حد سواء.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٠، قدم المكتب القطري للصندوق في الأرض الفلسطينية المحتلة الدعم لأول دراسة استقصائية وطنية للأسر المعيشية بشأن الهجرة الداخلية والدولية، أجراها المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء. وتشمل الأنشطة الأخرى التي يدعمها الصندوق إصدار التقارير المتعلقة بالدراسة الاستقصائية الوطنية للهجرة، بما في ذلك النتائج الرئيسية والتحليل، وتنظيم حوار بشأن السياسات لمناقشة نتائج الدراسة الاستقصائية التي أحرقتها إدارة السياسات السكانية في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ونشر وإصدار ملف بيانات سهل الاستعمال لتستفيد منه الأوساط الأكاديمية ومعاهد البحث، وإنتاج ورقة سياسات عامة بشأن الهجرة الدولية.

٤٧ - وأصدر المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تقريراً بعنوان "التأثيرات الاجتماعية - الثقافية في الصحة الإنجابية للمهاجرات: استعراض الفقه في كل من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند وفييت نام"، الأمر الذي يستكشف العلاقة بين العوامل الاجتماعية - الثقافية، والسلوكيات الصحية، والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية في صفوف المهاجرين في أربعة بلدان في المنطقة. ويكشف التقرير في إحدى نتائجه الرئيسية أنه يجري إهمال احتياجات الصحة الإنجابية للمهاجرات. والتركيز على العوامل الاجتماعية - الثقافية ضروري لفهم العوامل المتعددة التي تؤثر في سلوك

المهاجرات وتفضيلاً، فيما يتعلق بالرعاية الصحية. ويقدم التقرير توصيات بشأن كيفية تمكن مقرري السياسات وأصحاب العمل ومقدمي الخدمات من تلبية احتياجات الصحة الإنجابية للمهاجرات على نحو أفضل.

٤٨ - والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ عضو في الفريق العامل المواضيعي المعني بالمهجرة الذي تتشارك في رئاسته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمة الدولية للهجرة. وفي إطار جهد تعاوني مع ١٦ مكتباً إقليمياً آخر للأمم المتحدة، قدم المكتب الإقليمي للصندوق دعماً لوضع تقرير حالة بشأن الهجرة الدولية في جنوب وغرب آسيا، يقدم استعراضات قطرية لحالة الهجرة، وكذلك فصلاً مواضيعياً بشأن اتجاهات ومسائل الهجرة الإقليمية من ثمانية منظورات مختلفة، وهي البيئة وتغير المناخ، ونوع الجنس، والصحة، وهجرة اليد العاملة، والسياسات والتعاون الدولي، وحماية حقوق العمال المهاجرين واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، والتحويلات المالية.

٤٩ - وساعد المكتب القطري للصندوق في كمبوديا في إدماج الأسئلة المتعلقة بالمهجرة في استبيان التعداد لعام ٢٠٠٨، وكذلك في سياق تحليل النتائج وكتابة تقرير عنها ونشرها. وشارك الصندوق أيضاً في الدراسة الشاملة عن الهجرة الريفية - الحضرية التي سعت إلى دراسة خصائص المهاجرين والتحقيق في الصلات القائمة بين الهجرة ورفاه الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. وستيسر الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة وضع استراتيجية شاملة لمواجهة تحدي الهجرة السريعة وصياغة السياسات الإنمائية الرامية إلى الوصول إلى إصلاح المجتمع الكمبودي. وهناك خطط لإجراء تحليل ثانوي متعمق بشأن مواضيع أخرى (التعليم ونوع الجنس والشيخوخة) تتأثر بالمهجرة باستخدام البيانات المتاحة، وكذلك دراسة استقصائية للمتابعة لدراسة تأثير الهجرة.

٥٠ - وقدم المكتب القطري للصندوق في منغوليا دعماً تقنياً ومالياً لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، تحسنت قدرة مكتب الإحصاء الوطني، ولا سيما قدرة مكتب التعداد من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتوفير معلومات مكانية عن السكان والمساكن حتى مستوى السوم أو الخورو (ما يعادل القضاء)، وذلك باستخدام طريقة متاحة على الإنترنت لإدراج المواطنين المنغوليين الذين يعيشون في الخارج. وأجريت أيضاً دراسة استقصائية بعد التعداد للتحقق من صحة نتائج التعداد، وأعد تحليل لبيانات التعداد حسب المسائل السكانية الرئيسية مثل الهجرة ونوع الجنس.

٥١ - وفي تايلند، قدم الصندوق، بالمشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، الدعم للعمل الذي يضطلع به المكتب الإحصائي الوطني عن طريق إجراء تحليل متعمق للهجرة عبر الحدود استناداً إلى بيانات التعداد. وفي منطقة المحيط الهادئ، تركز أنشطة الصندوق ذات الصلة بالهجرة في المقام الأول على إجراء تحليلات متعمقة للهجرة استناداً إلى بيانات التعداد. ويجري حالياً إنجاز دراسة عن الهجرة في جزر سليمان، ومن المقرر إعداد دراسات مماثلة لولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال، وموجزات هجرة لجزر كوك. وهناك خطط لزيادة المشاركة تدريجياً في الإحصاءات الحيوية، بما في ذلك تقديم الدعم لسجلات السكان في بلدان مختارة، التي من المتوقع أن تزيد إلى حد كبير من البيانات المتاحة بشأن الهجرة.

٥٢ - وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، يواصل المكتب الإقليمي للصندوق تعاونه مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن إحصاءات الهجرة، بما في ذلك بناء القدرات وتيسير تبادل البيانات بين البلدان وتقديم الدعم لإنشاء مركز تبادل المعلومات باللجنة الاقتصادية لأوروبا وتشغيله، وزيادة مستوى الوعي لدى واضعي السياسات بشأن دور الهجرة في التنمية الوطنية. وتم إدماج خطة الهجرة المعقدة في إطار برنامج عمل لجنة السكان والتنمية، مما أسهم في تنفيذ جمهورية مولدوفا لخطة عمل رفع القيود عن تأشيرات السفر. وفي أوزبكستان، دعم الصندوق مشاركة موظفي المكتب الإحصائي الوطني في الاجتماعات المتعلقة بإحصاءات الهجرة وتعداداتها.

٥٣ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عمل الصندوق، بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، مع الحكومات والشركاء الاستراتيجيين في المنطقة بشأن مبادرة الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للمهاجرين الشباب والنساء، التي ترمي إلى إدراج مواضيع الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي، التي تؤثر على المهاجرين الشباب والنساء، في الخطة العامة بوصفها حقاً من الحقوق التي تتجاوز الحدود. ويعزز هذا العمل الإجراءات الثنائية الوطنية والشاملة لعدة قطاعات بين الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا وإكوادور وكوستاريكا ونيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهايتي والجمهورية الدومينيكية من أجل تحسين إمكانية حصول المهاجرين على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وتعزيز برامج الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والعنف الجنساني. وساعدت الدراسات الإقليمية والثنائية الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية للسكان المهاجرين في المناطق الحدودية الشديدة الضعف في تحديد الاحتياجات والعقبات التي تحول دون إحراز التقدم في هذا المجال، وعملت على وضع استراتيجيات لتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين الشباب والنساء، وتحسين وصولهم إلى خدمات الصحة الجنسية

والإنجابية. وقد حفز إنشاء اللجان الوطنية الثنائية، بوصفها آليات تنسيق عند الحدود، على تبادل المعلومات، وتحديد مناطق التدخل، وإعداد السياسات، وإدماج رابطات المجتمع المدني والحكومات، وإنشاء خدمات الرعاية. وقد تم، بمشاركة مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني، تعزيز شبكات التعاون داخل الحدود وعبرها من أجل وضع السياسات الصحية، وإعداد استراتيجيات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وتنفيذها، ورصد السياسات وتقييمها.

٥٤ - وأيد المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الهجرة، بما في ذلك تحديث قاعدة بيانات الهجرة الإقليمية (دراسة الهجرة الدولية في أمريكا اللاتينية). بمعلومات عن التعداد مستقاة من إكوادور والبرازيل وبنما والجمهورية الدومينيكية والمكسيك وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوستاريكا. وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مع المنظمة الدولية للهجرة في مساعدة إدارة الشؤون الخارجية والهجرة في شيلي في مناقشتها حول مشروع معني بقانون الهجرة، وتعاونت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة والحكومة الشيلية في إعداد خطة عمل لوضع خلاصة إحصائية وافية بشأن الهجرة. وشارك الصندوق في عدد من الاجتماعات الإقليمية بشأن الهجرة المنعقدة في شيلي، بما في ذلك المؤتمر الثاني عشر لدول أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة، والاجتماع الأول المعني بالهجرة في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والحلقة الدراسية بشأن المدن والهجرة وحقوق الإنسان، التي تناولت الهجرة الدولية واللاجئين، وشارك في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالفقر والهجرة والتنمية الذي عقد في المكسيك.

٥٥ - وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، دعم المكتب القطري للصندوق إعداد تقرير بعنوان: "الصحة والهجرة الدولية: المرأة البوليفية في الأرجنتين" الذي ساعد في وضع تصميم أكثر فعالية للسياسات العامة وتنفيذها من أجل تحسين إمكانية توفير الرعاية للسكان المهاجرين ونوعيتها. وفي كولومبيا، تعاون الصندوق مع الإدارة الإحصائية الوطنية المنبثقة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تدريب فريق تقني على استخدام الأدوات والتكنولوجيات الحديثة لوضع التوقعات السكانية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز القدرات التقنية للإدارة في مجال استخدام السجلات الإدارية كمدخلات لتوليد المعلومات الإحصائية بشأن الهجرة الدولية. وقدم الصندوق أيضا الدعم من أجل ضمان الانتهاء من تصميم وتطبيق منهجية تقدير تدفقات الهجرة الدولية.

٥٦ - وفي الجمهورية الدومينيكية، اضطلع الصندوق بدور قيادي في إعداد دراسة عن الهجرة الداخلية والدولية، بالاشتراك مع المكتب الإحصائي الوطني ووزارة التخطيط والتنمية. وقام الصندوق أيضا برعاية دراسة مستكملة عن الاتجار بالنساء المهاجرات الأجنبيات واستغلالهن. وساعد الصندوق في إعداد أول دراسة استقصائية وطنية بشأن المهاجرين في البلد بدعم من الاتحاد الأوروبي والمكتب القطري للصندوق في هايتي. كما دعم الصندوق المكتب الإحصائي الوطني من خلال ما يلي: توفير المساعدة التقنية من أجل التصميم المنهجي واختيار عينات الدراسة الاستقصائية؛ وتنفيذ برنامج لتدريب المشرفين والمساحين والميسرين والمترجمين الشفويين وأفرقة مراقبة الجودة وتطوير مهاراتهم؛ ورصد العمل الميداني وإعداد التقارير النهائية والتكميلية، ووضع استراتيجية لممارسة الضغوط. وإضافة إلى ذلك، ساعد الصندوق في إنشاء نظام للمعلومات الاجتماعية والديمقراطية يشمل بيانات متعلقة بالفقر والصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني والهجرة مصنفة حسب العمر ونوع الجنس على الصعيد المحلي. وقد شارك الصندوق في الحلقة الدراسية بشأن الهجرة الدولية والتنمية التي نظمتها وزارة رعايا هايتي المقيمين في الخارج وشركاء آخرون.

٥٧ - ودعم المكتب القطري للصندوق في هايتي دراستين استقصائيتين أحدهما داخلية والأخرى دولية أعدتا بعد زلزال عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، دعم الصندوق الحكومة في إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر في مجال الديناميات السكانية، بما في ذلك الهجرة الدولية.

٥٨ - ويواصل المكتب القطري للصندوق في المكسيك التعاون بشأن مسائل الهجرة الدولية مع عدد من الشركاء على صعيد الاتحاد والولايات. وعلى الصعيد الوطني، دعم المكتب القطري وضع المؤشرات ودراسات الحالات الإفرادية، بما في ذلك آخر المستجدات عن حالة تدفقات الهجرة الدولية واتجاهاتها في المكسيك، والمؤشرات بشأن تلقي التحويلات المالية واستخدامها على صعيد الأسرة المعيشية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة الدولية في المجتمعات المحلية لبلدان المنشأ والمقصد، وأثر الهجرة الدولية على صحة المهاجرين وأسرهم، وكذلك تحليل سياسات قطاعات العمل والتعليم والصحة المرتبطة باحتياجات المهاجرين. وعلى مستوى الولايات، دعم الصندوق إنشاء نظم للمعلومات بشأن الهجرة، لا سيما في ولايات المنشأ الرئيسية. كما يدعم المكتب القطري للصندوق المشاريع المتعلقة بتحليل المحددات الاقتصادية الخاصة بالهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة على المستوى دون الوطني عن العوامل المتعلقة بالسكان والتنمية على طول الحدود الجنوبية للمكسيك، وهي منطقة رئيسية لتدفقات المهاجرين من أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة.

سادساً - التوعية

٥٩ - اضطلع عدد من المكاتب القطرية التابعة للصندوق بأنشطة الدعوة والتوعية لإبراز أهمية مسألة الهجرة الدولية. وسخرت بعض المكاتب القطرية حملة السبعة بلايين إسهم التي نظمتها الصندوق للترويج للقضايا الديمغرافية، بما فيها الهجرة. فعلى سبيل المثال، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أسهم الاحتفال باليوم العالمي للسكان وإصدار تقرير عن حالة السكان في العالم في بوتسوانا، اللذان ركزا معا على أن العالم قد تجاوز حد السبعة بلايين نسمة، وعلى زيادة الوعي بأوجه الترابط بين السكان والتنمية، وعلى تحفيز المناقشات بشأن الآثار المترتبة على النمو السكاني والهجرة والديناميات السكانية الأخرى في ما يتعلق بالتنمية في سياق بوتسوانا. وحضر هذه المناسبات صانعو السياسات بمن فيهم الوزراء والبرلمانيون ومفوضو المقاطعات وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.

٦٠ - وفي السنغال، عمل الصندوق على الحد من الأسباب الجذرية لهجرة الشباب من خلال جهود الدعوة التي يبذلها جميع الشركاء برعاية المنظمة الدولية للهجرة. وأسهمت تقارير سمات الهجرة في السنغال في تيسير وضع استراتيجيات من أجل إبقاء الشباب في موطنهم. ودعم المكتب القطري للصندوق في أوغندا المؤتمر الوطني للسكان الذي عُقد لأول مرة على الإطلاق، وقدم توصيات لمعالجة قضايا السكان الرئيسية المتصلة بالزيادة الديمغرافية في قطاعات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الحضرية والهجرة.

٦١ - وفي بابوا غينيا الجديدة، دعم المكتب القطري للصندوق قيام مركز وسائل إعلام السكان بإعداد دراما إذاعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومسائل السكان ذات الصلة، ولا سيما آثار الهجرة الدولية والتحضر ومسائل صحية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية والصحة الإنجابية، وأثر تغير المناخ على الحياة اليومية للسكان. وتلقى كاتبو السيناريو التدريب على كيفية إدماج المسائل الاجتماعية المتعلقة بالسكان والتنمية في كتابة السيناريوهات الدرامية. وبرهنت التجربة على أهمية الدعوة التي تستهدف صناع القرار والمشرعين لكفالة إدراج مسألة الهجرة الدولية في خطط التنمية.

٦٢ - وفي الجمهورية الدومينيكية، اضطلع الصندوق بجهود لممارسة الضغوط بشأن خطة تنظيم المهاجرين. وقام المكتب القطري بدور فعال للغاية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المفاوضات الرامية إلى ضمان حقوق المهاجرين في الخطة. وفي غواتيمالا، اضطلع الصندوق بأنشطة في مجال الدعوة للعمل على تيسير عملية وضع السياسة الوطنية بشأن الهجرة.

سابعاً - المبادرات الأخرى

٦٣ - شرع الصندوق، بصفته رئيساً للفريق العالمي المعني بالهجرة للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في بذل جهد تعاوني من أجل تحليل التحديات التي تكتنف حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الدوليين، مما أدى إلى نشر تقرير بعنوان الهجرة الدولية وحقوق الإنسان: التحديات والفرص على مشارف الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويشدد التقرير على أن المهاجرين هم بشر أصحاب حقوق تلزم حمايتها على الدول، التي تمارس حقها السيادي في تحديد من يدخل أراضيها ويظل فيها. ويؤكد على أن حقوق الإنسان الأساسية غير قابلة للتفاوض، وأن مركز الفرد كمهاجر غير ذي موضوع في هذا الصدد. وترتبط الهجرة الدولية والتنمية وحقوق الإنسان ارتباطاً لا ينفصم. واحترام الحقوق الأساسية للمهاجرين هو شرط مسبق للبلدان التي ترغب في حني الفوائد الكاملة للهجرة.

٦٤ - وقد اضطلع الصندوق بدور ريادي في إعداد قائمة بتقييمات أثر مشاريع وبرامج الهجرة الدولية على التنمية التي تضطلع بها الوكالات الأعضاء في الفريق العالمي المعني بالهجرة. والغرض من هذه العملية هو التوعية بأهمية تقييم أثر مشاريع الهجرة وبرامجها لضمان استخدام هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وقد بينت القائمة أن الوكالات الأعضاء في الفريق نفذت مشاريع تعالج طائفة واسعة من مسائل الهجرة، بما فيها هجرة اليد العاملة، والهجرة المؤقتة، والهجرة الدائرية وعودة المهاجرين ذوي المهارات الرفيعة/الأدمغة المهاجرة وإعادة إدماجهم، وتكاليف الهجرة، ومشاركة المغتربين، واللاجئين، وإعادة الإدماج، وإعادة التوطين، والتحويلات المالية، ومكافحة الاتجار بالبشر، وإدماج المهاجرين، وصحة المهاجرين، وإحصاءات الهجرة. وبينما أجرت معظم الوكالات تقييمات لمشاريعها، لم تجر تقييمات لأثر المشاريع. وكانت التقييمات تشكل في العادة جزءاً من عملية الرصد والتقييم للإطار المنطقي أو لإبلاغ الجهات المانحة.

٦٥ - وانضم الصندوق إلى مبادرة جديدة، باسم شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، تحت قيادة البنك الدولي. ويعتزم الصندوق، بوصفه عضواً في المبادرة، المشاركة في الفريق العامل للتركيز على مجموعة أساسية من المؤشرات المتعلقة بتقارير سمات الهجرة، والدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات ووحدات/مواد التدريب على شبكة الإنترنت، وبناء القدرات. ويتوقع الصندوق أن يساهم في الأفرقة العاملة في المستقبل التي تتناول التغيرات الديمغرافية وتغير المناخ وحقوق المهاجرين والجوانب الاجتماعية للهجرة.

٦٦ - ويتعاون الصندوق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في جلسات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من أجل كفالة تناول ديناميات السكان، بما فيها الهجرة، في سياق خطاب تغير المناخ، انطلاقاً من ضرورة أن تصبح سياسات وتدابير الهجرة الرامية إلى معالجة التشرّد جزءاً من استراتيجيات التكيف.

٦٧ - ويسعى المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بنما، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحصول على دعم صندوق الأمم المتحدة للاستثمار للأمن البشري لتنفيذ برنامج مدته ٣٦ شهراً يهدف إلى تحسين الأمن البشري للمهاجرين المؤقتين من أصل نغوي وبوغلي في بنما وكوستاريكا، ولا سيما في مجالات الأمن الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والشخصي، والاجتماعي، والسياسي، من خلال تمكين وتعزيز الحصول بشكل أفضل على خدمات عامة محسنة تراعي الثقافة ونوع الجنس. وسيكون من ضمن المستفيدين المباشرين من هذه المبادرة نحو ١٠.٠٠٠ مهاجر نغوي وبوغلي على طول طريق هجرتهم.

٦٨ - وتتعاون المكاتب القطرية للصندوق في تعميم العمليات الرائدة في بنغلاديش، وتونس، وجامايكا، وجمهورية مولدوفا لضمان أن تشكل الهجرة جزءاً من خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وتتعاون أيضاً بشأن مسائل الهجرة بلدان أخرى أعضاء في الفريق المعني بموضوع الهجرة التابع لفريق الأمم المتحدة القطري.

ثامنا - الخاتمة

٦٩ - تعتبر الهجرة الدولية مسألة عالمية ويجب أن تكون جزءاً محورياً من خطة التنمية العالمية. وتتيح الفرصة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتشكل التحديات التي تعترضها على حد سواء. ويبيّن بوضوح نمو تدفقات الهجرة الحالية وتنوعها أنه لم يعد ممكناً اعتبار الهجرة مسألة هامشية في السياسات السكانية والإنمائية.

٧٠ - واليوم، الهجرة تؤثر في كل بلدان العالم تقريباً، سواء بوصفها نقطة المنشأ أو العبور أو المقصد أو بوصفها ذلك كله وفي كثير من الأحيان. ومع انخفاض معدلات الخصوبة في أنحاء عديدة من العالم، اكتسبت الهجرة مزيداً من الأهمية، حيث أصبحت مكوناً هاماً لنمو السكان في العديد من البلدان. وساهمت عولمة الأسواق، وحالات النقص والفائض في اليد العاملة، وتيسير النقل والاتصالات، والتزاعات وعوامل أخرى في حجم تدفقات الهجرة ومدى تعقيدها. وأضحت الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تشمل بصورة متزايدة الهجرة باعتبارها قوة إنمائية وليست إخفاقاً إنمائياً.

٧١ - ويعتبر القيام بمزيد من البحوث المفصلة بشأن الصلات بين الهجرة والتنمية، إلى جانب توافر المزيد من البيانات عن الهجرة المصنفة حسب السن ونوع الجنس، أمرين أساسيين للحوار المتعلق بالسياسات المستندة إلى الأدلة، ولعمليات التخطيط الإنمائي، ووضع البرامج القائمة على الأدلة. ويعد إجراء بحوث في المجالات الرئيسية مثل الأسباب الجذرية للهجرة، والأثر الإنمائي للهجرة، وأثر الهجرة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهجرة اليد العاملة في اقتصاد معولم أمرا أساسيا أيضا لزيادة فهمنا لعملية الهجرة ومساعدة البلدان على تشجيع تدفق المهاجرين بشكل منظم زيادة فوائدها للهجرة إلى أقصى حد وتقليل آثارها السلبية على البلدان الأصلية وبلدان المقصد وعلى المهاجرين أنفسهم إلى الحد الأدنى.

٧٢ - ويعد الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ فرصة ممتازة لضمان احتلال مسألة الهجرة موقعا بارزا في جميع المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٣ - والصندوق ملتزم بالعمل مع الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني من أجل تحسين البيانات الخاصة بالهجرة، وتيسير الحوار بشأن السياسات، وتطوير القدرة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج خاصة بالهجرة، وتعزيز الشراكات من أجل تحسين فهم الطابع المعقد لتدفقات الهجرة وصلاتها بالتنمية. وسيواصل الصندوق الدعوة إلى توفير المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية للمهاجرين، ولا سيما المهاجرات، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية والخدمات من أجل الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيواصل الصندوق العمل لضمان أن تصبح قضايا الهجرة جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.